

الحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ٧٣

الخميس، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

نظراً لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس،
السيد هانيسون (أيسلندا).
افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى المكرس لمتابعة
نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل
البند ٦٦ من جدول الأعمال (تابع)

(ب) متابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية
بالطفل

تقرير الأمين العام (A/62/259)

مشروع القرار (A/62/L.31)

ويتميز الهرم السكاني في بوليفيا بأن ٥٧ في المائة من
أهالي البلد كانوا دون ١٨ سنة من العمر عام ٢٠٠٥. ومن
تلك المجموعة، كان ١٩,٢ في المائة تبلغ أعمارهم ٦ سنوات

أو أصغر، و ١٦,٣ في المائة بين ٧ سنوات و ١٢ سنة،
و ١٣,٧ في المائة كانوا مرهقين تتراوح أعمارهم من
١٣ إلى ١٨ سنة. وبالإضافة إلى ذلك، يتجمع ٦١ في المائة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد هوغو سيليس ألفارادو، رئيس وفد بوليفيا.

السيد سيليس ألفارادو (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي أن أبدأ هذا البيان بالإعراب، باسم حكومة بوليفيا
وشعبها، عن تعازينا ودعمنا الكامل لحكومة الجزائر وشعبها،

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي
ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع
أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر
التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



تقييم ثقافات بوليفيا المختلفة. وفي الوقت نفسه، تمكّننا هذه السياسات الأساسية من القضاء على مشكلة استبعاد شرائح من السكان، ولا سيما مجتمع السكان الأصليين، ومن إعادة تقييم المعرفة التقليدية وتكنولوجيات الحضارتين الأمازونية والأنديّة.

بالإضافة إلى تلك الأحكام، اعتمدنا أنظمة قانونية لتقديم منح جونا سيتو بينتو، وهي منح اقتصادية تهدف إلى منع أفراد أفقر القطاعات من ترك النظام التعليمي.

وأطلقنا برامج وطنية لمعالجة ومنع الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالتحصين، الأمر الذي مكن من إحراز تقدم في تخفيض وفيات الأطفال والأمهات. وعلاوة على ذلك، فإن النص الدستوري الجديد، الذي اعتمدته مؤخرا الجمعية الدستورية وسيطرح قريبا لاستفتاء وطني، يحظر السخرة واستغلال الأطفال في سياق عمالة الأطفال. ولا بد من قصر أنشطة الأطفال والمراهقين على مجال الأسرة وتوجيهها نحو غنائمهم الشامل.

إن المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الذي تشرفت بوليفيا بتولي رئاسته في عام ٢٠٠٧، اعتمد هذا العام برنامجا قطريا يمثل نتائج جهود والتزامات قطعت بين بوليفيا ومنظومة الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد وكما ذكر سابقا، ونظرا للأولوية التي توليها حكومتنا لمسألة الطفولة، يتم تقديم إسهامات وطنية لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج المذكور آنفا، الذي يعكس السياسات المقرر تنفيذها في الفترة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢. وفي ذلك السياق، فإننا نمنح الأولوية لتنفيذ برنامج "القضاء التام على سوء التغذية" المقرر تنفيذه في عام ٢٠١٠، بوصفه يشكل تخفيضا كبيرا لوفيات الأطفال.

وفي هذا الاجتماع التذكاري تود بوليفيا أن تبرز الإجراءات الفعالة التي اتخذتها اليونيسيف، وشاركنا فيها

من السكان في المناطق الحضرية، بينما يقيم ٣٩ في المائة في المناطق الريفية.

وتشكل تلك الإحصاءات تحديا لبلدنا، لأنها تظهر أن عدداً كبيراً من السكان هم من الأطفال والمراهقين. وتفيد التقديرات بأن ٤٠ في المائة من مجموع السكان الوطنيين سيكونون من فئات العمر تلك، بحلول عام ٢٠١٥. وفي ضوء ذلك الواقع، تصبح مسألة الأطفال أولوية ذات اهتمام خاص، حين يتعلق الأمر بأنشطة الدولة البوليفية.

إن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي أنتجت مستويات عالية من الفقر في بوليفيا، طوال السنوات العشر الماضية، أدت إلى التحاق عدد متزايد من الأطفال، دون عمر ١٤ سنة، بسوق العمل، نتيجة الفقر المدقع في القطاعات المهمشة، وبينها مجتمع السكان الأصليين. فلتأمين حد أدنى من الدخل للأسرة، يُضطر هؤلاء الأطفال، في حالات من الاستغلال وسوء المعاملة غالبا، للالتحاق بالعمل - وغالبا ما يكون عملاً قسريا. وقد سُميت حالة هؤلاء الأطفال، المجردين على العمل في سن مبكرة جدا "الطفولة المسروقة".

وتسعى حكومة الرئيس موراليس إلى تغيير ذلك الواقع القاسي، من خلال تغييرات هيكلية، باعتماد سياسات من شأنها أن تحسّن حالة الأطفال والمراهقين. وفي ذلك السياق، أعدنا أنشطة من شأنها أن تمكّننا من تقييم أثر الإنفاق العام على الظروف المعيشية للأطفال، وتخصيص الموارد بطريقة استراتيجية ومركزة، بغية ضمان نتائج مستدامة.

ونحن نشجع التعليم المشترك بين الثقافات والمتعدد اللغات، الذي يعطي الأولوية للفرص المتكافئة، بغية تعزيز العلم والتكنولوجيا، وتكييفهما وتطبيقهما من خلال مدارس منتجة وصحية. ونعكف على إجراء أبحاث تعليمية لإعادة

منسقة لإنهاء الحالات التي ما زالت تجعل الأطفال معرضين لخطر العنف والاعتداء الجنسي واستغلال عملهم والصراعات المسلحة ولتقويض رفاه الأطفال وحقوقهم الإنسانية الأساسية وكرامتهم.

وتؤمن إثيوبيا بإيماناً قوياً بأن ضمان رفاه الأطفال وتعزيز حقوقهم ومصالحهم المشروعة وحمايتهم واحترامها ينبغي أن يكونا أمراً محورياً للسياسات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفي نهاية المطاف فإن إنشاء منزل وقرية ومجتمع صالح للأطفال سيؤدي إلى إنشاء عالم صالح للأطفال. وبطبيعة الحال، فإن ذلك يقتضي وضع سياسات واستراتيجيات مناسبة تركز على حقوق الأطفال من الوحدة الأساسية للمجتمع - الأسرة - إلى المجتمع العالمي قاطبة. ولذلك السبب اعتمدت إثيوبيا على الصعيد الوطني سياسات واستراتيجيات ذات تأثير ذي مغزى على رفاه الأطفال، وأصبحت إثيوبيا طرفاً في عدد من الاتفاقات المتصلة بالأطفال، بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل.

وأود أن اغتنم هذه الفرصة لأبرز بعض التدابير الرئيسية التي اتخذتها حكومة إثيوبيا في ما يتعلق بتعزيز حقوق الأطفال بقصد تشاطر خبراتنا في تنفيذ تلك التدابير والنتائج المشجعة التي أحرزت حتى الآن.

بعد اعتماد الإعلان وخطة العمل في عام ٢٠٠٢ في الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل، بدأت حكومتي فوراً مهمة إعداد الخطة الوطنية الرامية إلى ترجمة هاتين الوثيقتين الهامتين إلى إجراءات. وتم وضع الخطة في سياق مشاورات واسعة مع أصحاب المصلحة. ووفرت الحكومة الفرصة للأطفال في جميع أنحاء البلد للتعليق على خطة العمل الوطنية من أجل الأطفال. كما سار الأطفال إلى البرلمان وشاركوا شواغلهم حيال احتياجاتهم. وكلفت وزارة شؤون المرأة بمهمة تنفيذ

جميعاً بغية أن يصبح أطفالنا ومراهقونا المستفيدين المباشرين من تلك الجهود المشتركة.

أخيراً، أود، بالنيابة عن حكومتنا، أن أوجه رسالة مفادها أن على الأمم المتحدة أن تولي اهتماماً أوثق لضمان أن تعيش الأجيال المقبلة من الأطفال والمراهقين في عالم يكون خالياً من تهديد الحرب والأعمال الإرهابية وآثار تغير المناخ. وإذا لم تتخذ الأمم المتحدة خطوات حاسمة لبلوغ تلك الغاية، فإننا لن نتمكن من ضمان مستقبل للأجيال المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريتا أليمو نيجا، رئيس وفد إثيوبيا.

السيد نيجا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشارك الوفود الإعراب عن أعمق تعازينا للضحايا ولأسرهم ولحكومة الجزائر على الهجمات الإرهابية التي وقعت في ذلك البلد أول أمس. وتلك الأعمال اللاإنسانية والطائشة للإرهاب تستحق أقوى الإدانة من المجتمع الدولي.

يؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل غانا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ونرحب بتقرير الأمين العام المقدم لهذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى للجمعية العامة المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل لعام ٢٠٠٢ ونشكره على التقرير. ويبين التقرير بوضوح التقدم المحرز حتى الآن والعمل المتبقي الذي يتعين القيام به في تنفيذ الإعلان وخطة العمل اللذين اعتمدا في تلك الدورة بغية بدء مستقبل أفضل وأكثر إشراقاً لأطفالنا تحت شعار "عالم صالح للأطفال".

لا شك في أنه بالرغم من التقدم المشجع الذي أحرز في مجالات معينة، كما يشير تقرير الأمين العام وغيره من الدراسات التي أجرتها وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، تقوم حاجة عاجلة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات

التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي على ازدياد وأن هناك إنجازات ملحوظة ظاهرة بوضوح. وتضمنت خطة العمل الوطنية أيضا برامج للحد من فقر الأطفال ومن انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الأم إلى الطفل ووضع الأيتام موضع اعتبار بسبب الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل السياسات الوطنية للصحة والتعليم إنشاء فريق عامل خاص بالأطفال الذين يعيشون في ظروف عصيبة.

وأنشأت لجان الشرطة الاتحادية والإقليمية وحدات لحماية الأطفال في مخافر الشرطة، في شتى أنحاء البلاد. وهناك جهود تبذل لإنشاء محاكم تراعي الأطفال، يجري فيها النظر في قضاياهم على يد قضاة تدربوا تدريباً خاصاً وفي بيئة مؤاتية للأطفال.

وبصدد التدابير المتخذة للقضاء على التمييز ضد بعض فئات الأطفال، وأعني تحديد البنات والأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، واليتامى بسبب موت الوالدين بالإيدز، والأطفال المعاقين، تركز خطة العمل الوطنية الخاصة بالمساواة بين الجنسين، التي أدرجت في استراتيجية الحكومة للتنمية، على تعليم الأطفال والحقوق المتصلة بالإنجاب. وتعتبر كل المنظمات الحكومية مسؤولة عن إدراج مسائل الجنسين ومسائل الأطفال في عملها الرئيسي. وتركز خطة العمل الوطنية أيضا على الوقاية وعلى تأهيل الضحايا، عن طريق برامج وحملات لنشر الوعي.

واليوم، يتسم عالم أطفالنا بالفرص والتحديات في آن واحد. وتدل الخبرات المستمدة من تنفيذ الإعلان وخطة العمل على أنه إذا تضافرت جهود المجتمع العالمي، فإننا يمكننا أن نستفيد من الفرص - أي الالتزام الوطيد القائم والتصميم الحازم للمجتمع الدولي - فنحدث farkا حقيقيا في تحسين رفاه الطفل وجعل العالم أكثر إشراقا وأفضل بكثير. أما التحديات التي تواجه حاليا الأطفال، فهي متعددة الأوجه

خطة العمل وعممت مراعاة حقوق الأطفال في جميع برامجها ومشاريعها، التي يتم تنفيذ بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

واتخذت حكومتي أيضا مبادرات لتحسين حالة الأطفال بشتى الطرق، في مسعى للوفاء بالتزاماتها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل، واستعرضت القوانين الوطنية وأدخلت تعديلات عليها عند الاقتضاء. وشمل العمل الأول في وضع واستعراض القوانين إدراج أحكام بشأن حقوق الأطفال في قوانيننا الاتحادية والإقليمية واستعراض القانون الوطني للأسرة وقوانين العمل والعقوبات والقانون المدني. وعلى سبيل المثال، أدرجت أحكام لمكافحة الممارسات التقليدية الضارة في قانوننا المنقح للعقوبات، بينما أزيلت أحكام تسمح بالعقوبات البدنية. كما تم تعديل إعلانات أخرى للتمكين من المقاضاة على الأعمال غير القانونية التي ترتكب ضد الأطفال. ويوجد أيضا إشراف برلماني على حقوق الأطفال. وتقدم وزارة شؤون المرأة على أساس منتظم تقارير للبرلمان عن أنشطتها في ما يتعلق بالأطفال.

وفي مسعانا الوطني لنشر وتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، أنشأنا آليات لضمان ترويج حقوق الطفل من خلال جميع وسائط الإعلام الحكومية. وفضلا عن ذلك، تمت تهيئة ظروف ملائمة للمبادرات من المقرر أن يقودها ويديرها الأطفال بغية ضمان تمكنهم من الإعراب عن آرائهم وأفكارهم بشأن المسائل التي تؤثر عليهم تأثيرا مباشرا.

وقد ساعدت وزارة التعليم المدارس على إنشاء نواذ لحقوق الأطفال يديرها الأطفال أنفسهم.

وأود أن أشير هنا إلى أن نسبة هامة من الميزانية الوطنية خصصت لتنفيذ سياسات تربوية وصحية تتصل بحقوق الطفل اتصالا مباشرا. وكانت النتيجة أن معدلات

والكنيسة الكاثوليكية، إذ تعمل على أساس اقتناعها العريق بأن التعليم هو من صميم نماء كل طفل، تدبر اليوم أكثر من ٢٥٠.٠٠٠ مدرسة في كل القارات، تضم ٣,٥ ملايين معلم يدرسون ٤٢ مليون طالب علم. وفي سبيل مساعدة كل طفل على ممارسة حقه في التعليم، يقوم كثير من هذه المدارس في بعض أكثر المواقع تحدياً، التي كان أطفالها، لولا هذه المدارس، متخلفين كل التخلف، وهي مواقع كالقرى النائية والمدن الداخلية المحرومة ومناطق الصراع ومخيمات اللاجئين ومكبات النفايات.

وإذ نعترف بأن الفقر المزمن لا يزال أكبر عقبة مفردة في سبيل تلبية احتياجات الأطفال، فإن مساعدة الأطفال العاملين عن طريق التعليم هي ركن أساسي لتمكينهم من كسر حلقة الفقر المدقع ورفع درجة وعيهم بما لهم من قيمة ذاتية وكرامة. يجب العثور على سبل توفر لهم تعليمًا أساسيًا مجانيًا وتدريبًا مجانيًا وتتيح دمجهم في نظام التعليم الرسمي بكل طريقة ممكنة.

يتمثل التزام الكرسي الرسولي في مجال حماية الأطفال وأسرهم من وطأة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بآلاف المؤسسات المشاركة في رعاية الأيتام وتعليمهم، وفي حملات الوقاية والتوعية وفي الرعاية الصحية الأساسية والتغذية والوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل؛ ومكافحة الوصم بالعار؛ وتمكين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من الاضطلاع بدور في مكافحة الوباء. غير أننا يجب علينا، فيما نواصل التركيز على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن نعزز سياساتنا في مجال الرعاية الصحية إزاء أمراض فتاكة أكثر تفشيًا كالمالاريا والسل.

وهناك تحدٍ أخطر هو عجز الأطفال والأمهات عن الانتفاع بالرعاية الصحية الأساسية وخدمات الإصحاح البلدية. وكما بين الأمين العام مؤخرًا، يعتبر الإصحاح من

وضخمة. وهي بحاجة إلى تدابير عملية ملموسة تتجاوز مجرد إلقاء البيانات وقطع الالتزامات والوعود، لكي يتم التصدي لها بفعالية بغية تحقيق أهدافنا السامية، هدف جعل عالمنا صالحًا للأطفال. وفي هذا الصدد، تود إثيوبيا تجديد تأكيدها الالتزام بالتحقيق التام لهذا الهدف النبيل، بالعمل جنبًا إلى جنب مع جميع المشاركين في تنفيذ الإعلان وخطة العمل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو نيافة

رئيس الأساقفة سلسطينو مليوري، المراقب عن دولة الكرسي الرسولي المراقبة.

رئيس الأساقفة مليوري (الكرسي الرسولي) (تكلم

بالانكليزية): في مستهل بياني أود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الذين سبقوني في التعبير عن تعازيهم ومؤازرتهم لشعب الجزائر ولأسرة الأمم المتحدة.

يتيح لنا هذا الاجتماع العام التذكاري الرفيع المستوى فرصة التوقف وتقييم الموقع الذي نقف فيه اليوم بالنظر إلى التزامنا بتهيئة عالم صالح للأطفال، الذي تعهدنا به في دورة ٢٠٠٢ الاستثنائية المعنية بالطفل. إن اتفاقية حقوق الطفل تبقى المعيار في تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وهي تتضمن مبادئ أساسية، كحقوق الطفل قبل الولادة فضلًا عن حقوقه بعدها، والأسرة بصفتها الوسط الطبيعي لنمو الطفل وتربيته وحق الطفل في أفضل ما يمكن من عناية صحية وتعليم.

وقد أكدت دورة عام ٢٠٠٢ الاستثنائية من جديد. كأنها رجع صدى المبادئ المكرسة في الاتفاقية، كون الأسرة الوحدة الأساسية للمجتمع، إذ توفر أفضل بيئة يكتسب فيه الأطفال المعرفة ويتشققون بالصفات الحميدة ويطورون مواقف إيجابية كيما يصبحوا مواطنين مسؤولين. ولذا، فإن من مصلحة الجميع أن يحفزوا الوالدين لتحمل مسؤولية شخصية في تربية أبنائهم وتعزيز أواصر الأسرة.

وينتظر الأطفال، في كل أنحاء العالم، الوفاء بما قطعناه على أنفسنا من تعهدات بحمايتهم، ورعايتهم، والعمل على توفير مستقبل أكثر إشراقاً لهم. ولهذا يجب علينا أن نغتني هذه الفرصة لنؤكد من جديد التزامنا بهذه التعهدات، ونضاعف جهودنا لتحقيقها، حتى يتمتع جميع الأطفال بحقوقهم غير القابلة للتصرف على النحو المنصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وسائر صكوك القانون الدولي الأخرى ذات الصلة.

ونود، نظراً لضيق الوقت، أن نركز على حالات الأطفال الخطيرة في الصراع المسلح، بما في ذلك الاحتلال الأجنبي، التي تؤثر على جميع جوانب حياة الأطفال الذين يجدون أنفسهم على نحو محزن في هذه الحالات. وكما هو وارد في الوثيقة المعنونة "عالم صالح للأطفال"،

"يجب حماية الأطفال من ويلات الصراع المسلح. ويجب أيضاً حماية الأطفال تحت الاحتلال الأجنبي، وفقاً لأحكام القانون الإنساني الدولي" (القرار د-٢٧/٢، المرفق، الفقرة ٧-٧).

ونشير أيضاً، في ذلك الصدد، إلى الدراسة الهامة التي أجرتها السيدة غراسا ماشيل عن أثر النزاع المسلح على الأطفال، والتي أجري لها استعراض استراتيجي لعشر سنوات ذكر فيه

"إن الحرب تنتهك كل حق من حقوق الأطفال - الحق في الحياة، والحق في العيش مع أسرة ومجتمع، والحق في الصحة، والحق في تنمية الشخصية ... والحق في التنشئة والحماية" (A/51/306، الفقرة ٣٠).

ولا تزال هناك فجوة واسعة بين المعايير القانونية الدولية المتصلة بحماية الأطفال وتنفيذ تلك القوانين بغية الحماية الفعلية لحقوق الأطفال. وذلك الانعدام في التنفيذ هو

الاحتياجات الإنسانية الأساسية الأكثر إهمالاً والأقل شمولاً بالخدمة، وإن الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال كانت فاترة. والأطفال هم أول ضحايا هذا الوضع غير المقبول. إن هذا الإهمال أو القصور في التركيز على الرعاية الصحية الأولية باهظ التكاليف، نظراً لأن الوقاية الطبية الأساسية كثيراً ما تكون من أحدى الطرق تكلفة ومن أنجحها لتحسين صحة المجتمع واستقراره.

يرجو وفدي بحرارة ألا تكون الالتزامات المحددة أو المتعهد بها في غضون هذا الاجتماع مجرد إعلانات للنوايا الحسنة أو الأهداف التي نصبو إليها، وإنما التزامات وطيدة يراد التقيد بها، بحيث يمكن أخيراً لعالم صالح للأطفال أن يصبح حقيقة واقعة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أدعو الآن سعادة السيد رياض منصور، رئيس وفد فلسطين المراقب إلى إلقاء كلمته.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): فيما نحن نجتمع بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة لاعتماد الإعلان وخطة عمل "عالم صالح للأطفال"، يبين استعراض لحالة الأطفال في العالم بأسره أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم في تحسين حياة ملايين الأطفال لا يزال ملايين أكثر منهم، مع الأسف، يواجهون تحديات ومشكلات كثيرة، إذ تستمر معاناتهم من الفقر والجوع والمرض والحرب. وهذا يجبرنا على التذكير بالنداء الموجه قبل خمسة أعوام لإعطاء الأولوية للأطفال؛ وللقضاء على الفقر؛ وللحيلولة دون تخلف أي طفل؛ ولتعليم كل طفل؛ وللاهتمام بكل طفل؛ وحماية الأطفال من الأذى والاستغلال؛ وحماية الأطفال من الحروب والصراع؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وحماية الأرض من أجل الطفل؛ والاستماع إلى الأطفال وكفالة مشاركتهم.

الذين يشكلون، في الأرض الفلسطينية المحتلة وحدها، ما يزيد على نصف السكان. وكما ذكرت الممثلة الشخصية للأمين العام المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة، السيدة كوما راسوامي، في تقرير لها عقب زيارتها للأرض الفلسطينية المحتلة في نيسان/أبريل من هذا العام، ثمة إحساس ملموس بالخسارة والشعور باليأس يفصل بين أطفال الضفة الغربية وغزة وسائر الحالات التي زارتها ممثلة الأمين العام حتى الآن.

ولا يزال الأطفال الفلسطينيون يتعرضون لقوة مفرطة وعشوائية وقاتلة على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي. ولقد تسبب قتل وجرح وتشويه الأطفال في الهجمات العسكرية الإسرائيلية في الإحساس بالحزن لدى آلاف من الأسر، وغرس الرعب والإحساس بالصدمة لدى الأطفال الفلسطينيين. ومنذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، قتلت القوات المحتلة ما يقرب من ١ ٠٠٠ طفل فلسطيني، وجرح ما يزيد على ٣ ٥٠٠، كثيرون منهم أصيبوا بعجز دائم. والأطفال الفلسطينيون أيضا من بين الآلاف من المدنيين المعتقلين على نحو غير قانوني في السجون أو مراكز الاحتجاز الإسرائيلية في ظل أحوال لا إنسانية يتعرضون فيها لسوء معاملة بدنية وعقلية. وما فتئ الأطفال الفلسطينيون يعانون أيضا من التشرد نتيجة لتدمير القوات المحتلة العاث للساكن، وأماكن إيواء اللاجئين، والهياكل الأساسية في أثناء الهجمات على المناطق المدنية؛ ونتيجة لمئات الأوامر بهدم المنازل التي أصدرتها القوات المحتلة ضد الأسر الفلسطينية، وبخاصة في منطقة القدس الشرقية المحتلة، ولتشجيرها غير القانوني المستمر للحائط والمستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة. ولهذه الانتهاكات جميعها عواقب واسعة النطاق وسلبية ومروعة على الأطفال، وتتطلب اهتماما وعلاجاً جاداً.

على وجه التخصيص الذي يدم إفلات منتهكي حقوق الأطفال من العقاب، ومن ثم يدم معاناة الأطفال. ومن الجلي أنه لو كان القانون الدولي يحظى بالاحترام، بما في ذلك قانون حقوق الإنسان، لما وقع الأطفال عبر العالم ضحايا لهذه الجرائم، ولا استمتعوا بدلا من ذلك بالسلام والحرية والاستقرار والرخاء، وكلها أمور لازمة لتعزيز رفاهتهم ونموهم الصحيين والسعيدين.

ومع ذلك، ما زالت ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم حرب ضد الأطفال. وذلك يجب أن يكون مسألة تحظى بالأهمية على سبيل الأولوية لدى الجميع، لأن الضرر الذي يلحق بالأطفال اليوم - وبعضه لا يمكن إصلاحه - تترتب عليه عواقب وخيمة قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الأطفال والنساء والأسر والمجتمعات بأسرها، مما يؤثر حتما على احتمالات السلام والتنمية في المستقبل. ويشكل إنهاء الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال شيئا فائق الأهمية، ويجب بذل كل الجهود الممكنة لكفالة حماية الأطفال، وتعزيز حقوقهم، وتوفير المساعدة اللازمة لهم، وعلاج المظالم التي ألمت بهم، وإعادة تأهيلهم حتى يصبحوا أعضاء منتجين في مجتمعاتهم، ويسهموا في تقدم أمهم.

بيد أن من المحزن، كما هو وارد في الاستعراض الإستراتيجي، "أن الكثير من الصراعات تدوم فترة أطول من مرحلة الطفولة" (A/62/228، الجزء الثاني، الفقرة ٥). وفي حالة الشعب الفلسطيني، عاش ثلاثة أجيال من الأطفال الفلسطينيين كلاجئين، وعاش جيلان من الأطفال الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة لا يعرفون شيئا سوى الوجود الصعب غير العادل الذي يتسم بقهر مستمر وتمييز وإذلال، وجرائم تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي طيلة ٤٠ سنة. لقد تركت عشرات السنين من الحياة الصعبة والضغط والخوف أثرا لا ينمحي على الأطفال الفلسطينيين،

ولنا وطيد الأمل في أن تكتسب جهود السلام الحالية زخماً نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة وسلمية تجعل الأطفال الفلسطينيين يعمون بالسلام الذي طال انتظاره، ويعيشون جنباً إلى جنب مع الأطفال الإسرائيليين في سلم وأمن. إلا أنه لا يمكن حجب حقوق واحتياجات الأطفال الذين يعيشون في حالات من الصراع المسلح، بما فيها الاحتلال الأجنبي، واعتبار ذلك حقاً لا يتمتع به سوى من يعيشون في حرية.

ونحن، بدورنا، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ بسن القانون الفلسطيني لحقوق الطفل من أجل إعطاء الأولوية لحقوق الطفل، وما زلنا نعمل في تعاون، عن طريق المؤسسات الفلسطينية الرسمية، مع وكالات الأمم المتحدة على أرض الواقع، وغيرها من المنظمات التي تقدم المساعدة الحيوية الأهمية للأطفال الفلسطينيين وأسرهم بغية تحسين حياتهم. ومع ذلك، فإن على المجتمع الدولي مسؤولية التحرك عملاً بالقانون الدولي والإعلانات التي اعتمدها، لضمان حقوق الطفل واحتياجاته في كل الظروف بالتزامن مع الجهود المبذولة لإنهاء الصراع ووضع حد للاحتلال الذي دمر إقليمتنا.

في الختام أود أن أعرب عن امتناني لكل أعضاء المجتمع الدولي الذين يبذلون الجهود لمساندة احتياجات وحقوق الأطفال الفلسطينيين. ونؤكد من جديد تقديرنا لوكالات الأمم المتحدة التي تمد يد العون وتساعد على تعزيز حقوق وسعادة الأطفال الفلسطينيين. ومن بين تلك الوكالات، على سبيل المثال، اليونيسيف ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأغذية العالمي. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام لما تقوم به من عمل هام في مجال الدعوة وكذلك العديد من المنظمات

وعلاوة على ذلك، يعاني الأطفال الفلسطينيون من الحرمان من إمكانية الحصول على المساعدة الإنسانية، وهذا، كما تأكد عن حق في الاستعراض الاستراتيجي،

”سواء كان متعمداً أو نتيجة لتردي الحالة الأمنية، يحرم الأطفال من الحصول على المساعدة وينتهك حقوقهم الأساسية، بما فيها الحق في الحياة“ (المرجع نفسه، الفقرة ٢٣)

وكان للعقوبة الجماعية التي توقعها إسرائيل بالشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة المحاصر، أثر وخيم على الحالة الإنسانية للأطفال. وشكل فرض حالات الإغلاق الطويلة في قطاع غزة والقيود الشديدة على تنقل الأشخاص والسلع في الضفة الغربية إعاقه شديدة لإمكانية وصول اللوازم الإنسانية وتقديمها، وينطوي ذلك على انتهاك لحقوق الأطفال في الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وفي نهاية المطاف في بعض الحالات، لحقهم في الحياة. وتسبب ذلك في جملة أمور منها انعدام الأمن الغذائي، والتدهور الكبير في صحة الطفل وسوء التغذية وفقر الدم ووقف النمو، وغير ذلك من الأمراض الواسعة الانتشار بين الأطفال، وزيادة معدلات الإخفاق في المدارس. وفي الوقت نفسه، ما زالت رفاهة الأطفال وحقوقهم تتضرر أيضاً بشدة نتيجة لتدمير الهياكل الأساسية، بما فيها شبكات المياه والصحة العامة والكهرباء، في الوقت الذي لا يزال فيه خطر المزيد من التدمير والتردي يلوح فوق غزة.

ويتطلع الأطفال الفلسطينيون إلى اللعب والتعلم والحياة مع أسرهم في بيئة مأمونة وإيجابية تتوفر فيها الرعاية. كما أنهم يصبون إلى السلام والحرية حتى يمكنهم، أسوة بغيرهم، أن يتمتعوا بحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف، وأن ينموا، كي يسهموا على نحو بناء في مستقبل أمتهم.

الجهود البرلمانية نحو تطبيق الإعلان وخطة العمل بشأن "عالم صالح للأطفال".

مما لا شك فيه أن البرلمانات وأعضاءها مطالبون بشكل خاص بالعمل على ضمان ممارسة حقوق الطفل. وبالتصديق على الاتفاقيات والاتفاقات الدولية، فهي التي تسن القوانين، وتعتمد الميزانيات، وتشرف على عمل الحكومات، وتساعد على تعبئة الدعم الشعبي لمزيد من الخطوات. كل هذه الخواص تكتسي أهمية بالغة لمعالجة المشاكل العديدة التي تواجه الأطفال في جميع أنحاء العالم في الوقت الراهن.

إن الاتحاد البرلماني الدولي، اعترافاً منه بأهمية هذا الدور الذي تؤديه البرلمانات ويؤديها أعضاؤها، قد قام في السنوات الخمس الماضية بأنشطة تتعلق بحماية الأطفال وذلك بالتعاون مع اليونسيف في غالبية هذه الأنشطة. إن هذه الجهود المشتركة قد اتبعت استراتيجية ذات شقين: الأول نشر الوعي في الأوساط البرلمانية بالمسائل المتعلقة بحماية الطفل على وجه العموم، والثاني التركيز على مسائل يعينها في مجال حماية الطفل وحقوقه تستدعي تحركاً برلمانياً، وذلك مثل ختان الإناث، وعمالة الأطفال، والاتجار بهم. ومن بين تلك الأنشطة إصدار كتيبات عديدة لتوعية البرلمانيين بشأن حماية الطفل، والعنف ضد الأطفال والاتجار بهم، وتوفير الدعم التقني للبرلمانات وأعضائها لإحداث تغيير في حياة الأطفال في بلادهم، على الصعيدين الوطني والمحلي.

لقد أثبتت هذه الشراكة الإستراتيجية مع اليونسيف فاعليتها بحق، ولعل واحدة من أبرز نتائجها كانت أن المسائل المتعلقة بحماية الطفل قد حققت تقدماً في الاتحاد البرلماني الدولي إذ أصبحت من المواضيع المطروحة بصورة متكررة ومنظمة في اجتماعاتنا السنوية، بل إنها أصبحت تياراً رئيسياً في أعمال الاتحاد.

الدولية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الحقل الإنساني لما تقدمه من مساعدات.

وفي هذا الصدد، نرحب أيضاً بطلب اللجنة الثالثة للجمعية العامة بتعيين ممثل خاص معني بالعنف ضد الأطفال. وعلاوة على ذلك، نثيب بالمجتمع الدولي الاستمرار في تقديم الدعم لتخفيف معاناة الأطفال الفلسطينيين ومساعدتهم على التمتع بحقوقهم الإنسانية غير القابلة للتصرف بحيث يتمكنوا هم أيضاً الانضمام يوماً إلى صفوف الأطفال في كل بقاع العالم في احتفائهم بعالم صالح للأطفال.

الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية): عملاً بالقرار

٣٢/٥٧ المؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ أعطي الكلمة الآن للسيدة أندا فيليب رئيسة وفد الاتحاد البرلماني الدولي.

السيدة فيليب (الاتحاد البرلماني الدولي): تكلمت

بالانكليزية: اسمحوا لي في البدء أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين وأعرب عن أحر تعازينا لحكومة وشعب الجزائر، وعلى نطاق أوسع مجتمع الأمم المتحدة بأسره، وأسر ضحايا العمليات الإرهابية الأخيرة في الجزائر التي يدينها الاتحاد البرلماني الدولي بكل قوة.

إن توفير التعليم لكل الأطفال وحمايتهم من الأذى والاستغلال والعنف، وترقية الخدمات الصحية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، كلها مبادئ وقع عليها إجماع دولي، وهي أيضاً من المجالات الهامة في أنشطة الاتحاد البرلماني الدولي. إننا نعتقد أن العمل الجماعي من خلال البرلمانات وأعضائها كفيل بتحسين حماية الأطفال وتعزيز حقوقهم.

لقد دعم الاتحاد البرلماني الدولي بقوة التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وإنفاذها. كذلك دأبنا على تشجيع

إن التزام الاتحاد البرلماني الدولي تجاه مصالح الأطفال وحمايتهم ثابت على مر الزمن. وسيساهم الاتحاد، في النصف الأول من العام القادم، في فعاليات المنتدى العالمي الذي سيعقد تحت شعار "العد التنازلي إلى ٢٠١٥: رصد التقدم المحرز في مجال صحة الأم والمواليد الجدد والأطفال". وهذا المنتدى، المزمع عقده في مدينة كيب تاون بجنوب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، سيجتمع تحالفا من الجهات الفاعلة بما فيها منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والأكاديميين والمنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة "أنقذوا الأطفال" وممثلين عن مجتمع المانحين الدوليين.

ويهدف المنتدى إلى تشجيع تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بصحة الأم والطفل. وفي المقابل، ستضيف هذه المناسبة بعدا سياسيا لأعمال الدورة ١١٨ لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي التي تنعقد بالتزامن مع المنتدى، كما ستحشد البرلمانات لمساندة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

سيواصل الاتحاد البرلماني الدولي جهوده الرامية إلى بناء قدرات البرلمانات لإلقاء نظرة فاحصة على الموارد المرصودة لصحة الأم والطفل في الميزانيات الوطنية، والدعوة لتحسينها. كما سيقدم المساعدة بهدف سن تشريعات تركز على الأطفال. كذلك سواصل دعمنا للبرلمانات بهدف رصد حقوق الطفل ومدى احترامها والتوعية في أوساط البرلمانيين بقضايا الطفولة الأساسية مثل التعليم والصحة. ونحن نتطلع إلى تحقيق الأهداف المتجددة التي اعتمدها وإلى جعل عالمنا صالحا بحق للأطفال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بقرار الجمعية العامة ٤٩/٢ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للسيدة سوزان جونسون، رئيسة

من الأمثلة الحديثة لهذا التقدم المؤتمر الذي عقد قبل أسبوعين في مانيتا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، فقد عقد الاتحاد البرلماني الدولي، بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنقص المناعة البشرية/الايدز، أول اجتماع برلماني عالمي من نوعه بشأن هذا الوباء. وكانت هذه أول مرة تجتمع فيها برلمانات من مختلف بقاع العالم لدراسة الدور المنوط بها في عملية الاستجابة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. وقد أجمع المؤتمر على الحاجة إلى أن يظهر البرلمانيون قدرا أكبر من العزم في دورهم كقادة في مواجهة هذا الوباء وأن يبادروا بالترويج لنهج في مواجهة هذا الوباء قائم على حقوق الإنسان. كما تم الاتفاق على ضرورة إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الضعيفة من السكان مثل الأطفال.

لقد انتهر الاتحاد فرصة انعقاد هذا الاجتماع ليطلق كتيباً يستهدف البرلمانيين بعنوان "مواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز". وسيكون هذا الكتيب أداة في أيدي القيادات البرلمانية ومرجعا يعين المشرعين ومعاونيهم للقيام بالخطوات المناسبة.

وفي ذلك الاجتماع ظهرت بوضوح الحاجة إلى تصميم الميزانيات الوطنية بحيث تسمح بالتصدي بجدية لمشكلة نقص المناعة البشرية/الايدز. وقد شهدت السنوات الماضية نموا ملموسا في الموارد المالية المخصصة للاستجابة لوباء نقص المناعة البشرية/الايدز في البلدان ذات الدخل المتدني أو المتوسط. ومع ذلك، يشعر الاتحاد البرلماني الدولي بالقلق لأن تلك الموارد تظل، بمراحل، دون المبلغ الذي تحتاج إليه تلك البلدان لتمويل برامج تتسم بالشمول. وفي هذا الصدد، يتوجه الاتحاد البرلماني الدولي إلى المجتمع الدولي بالنداء لمضاعفة جهوده بغية زيادة تلك الموارد.

لعام ١٩٤٩، وهي تشكل، بصفتها تلك، الشركاء الطبيعيين المفضلين للحكومات الوطنية. ومن الواضح أن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في مركز مناسب للعمل بتعاون وثيق مع الحكومات للتصدي للتحديات العديدة التي تواجهها.

وقد آن الأوان لكي نجعل من قوة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر وشبكتنا الدولية، على نحو أكثر فعالية، شراكات محلية ووطنية وعالمية تركز على العمل بغية كفالة الحقوق المشروعة للأطفال، لا سيما وأن ذلك يتعلق بصحتهم وسلامتهم.

ويُشكل العنف ضد الأطفال مسألة ذات أولوية بالنسبة للجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. فأطفالنا يعيشون الآن في عالم أصبح فيه العنف أمراً شائعاً. فهم يواجهونه في منازلهم ومدارسهم وفي المؤسسات وأماكن العمل والمجتمعات المحلية. وسأورد مثالين لما اتخذته جمعيات الصليب الأحمر من إجراءات في هذا المجال. أولاً، سأتكلم عن الجمعية الكندية للصليب الأحمر وبرنامجهما (RespectEd) "تعليم الاحترام: منع العنف والإيذاء"، الذي تروم من خلاله الحد من العنف ضد الأطفال ومنعه عن طريق التعليم والاشتراك مع المنظمات والمجتمعات المحلية في وضع خطط شاملة لإدارة الأخطار. وشارك في هذا البرنامج أكثر من ٣,٥ ملايين من الأطفال والكبار في كندا. ثانياً، اسمحوا لي أن أذكر الحالة في غرب أفريقيا التي تشكل فيها الجمعيتان الوطنيتان للصليب الأحمر في سيراليون وليبيريا جمعيتين وطنيتين تتوفران على برامج هامة لمساعدة الشباب الذين صمدوا في وجه الحروب التي شهدتها تلك المنطقة مؤخراً. ومن خلال هذه البرامج، تقدم جمعيتا الصليب الأحمر هاتان المساعدة للشباب لوضع خلافاتهم جانباً وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

الوفد المراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيدة جونسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): يشعر الاتحاد العالمي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على المستوى العالمي وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على النطاق الوطني في مختلف أرجاء العالم بقلق عظيم إزاء الأوضاع التي يواجهها الأطفال.

وبالرغم من التقدم المحرز خلال السنوات الماضية والالتزامات التي يحتويها إعلان "عالم صالح للأطفال" عام ٢٠٠٢، نجد حالات عديدة يتعرض فيها الأطفال للتمييز. الحقيقة الأليمة هي أن حقوق الأطفال تنتهك بصورة منتظمة في كل بلد، ويزيد من حجم هذه الانتهاكات الجهل والتمييز وإساءة استعمال السلطة. وذكّرنا تقرير الأمين العام (A/62/259) والبيانات التي أدلت بها الحكومات هنا في هذه المناقشة أن الأطفال في جميع أنحاء العالم يتعرضون للبيع والشراء والاستغلال والإيذاء والضرر واليتم. كما يشير تقرير الأمين العام إلى ما أحرز من تقدم من خلال الشراكات، ويدعو مشروع الإعلان المنبثق عن هذه الجلسة الرفيعة المستوى إلى إقامة شراكات أوسع نطاقاً وأكثر تركيزاً.

قبل أسبوعين تناولت الحكومات وحركة الصليب الأحمر هذه المسألة في المؤتمر الدولي الثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر. وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر تعهدنا بتكثيف التفاعل والشراكات على نحو عملي حيثما تكون لذلك فائدة على الضحايا وأكثر الفئات ضعفاً.

وفي مؤتمرننا، ذكرنا بأن المجتمعات الوطنية يتم إنشاؤها بموجب إجراءات تشريعية حكومية لتضطلع بدور المساعد في مجال العمل الإنساني استناداً إلى اتفاقيات جنيف

ولا أي منظمة التصدي لها بصورة منفردة. فلا بد من الشراكات.

في الختام، نود أن نحث جميع الحكومات هنا على استحضار الالتزام الذي تعهدت به قبل أسبوعين فحسب، في المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر بجنيف. وتمثل إقامة الشراكة مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إجراء هاماً يجب أن نتخذه بغية معالجة التحديات الجسام التي تواجه الأطفال على المستويات المحلية. ويمكن لإجراءاتنا المشتركة على مستوى المجتمعات المحلية أن تحدث أثراً حقيقياً في حياة آلاف الأطفال اليوم، وغداً، وبعد غد، ولأيام عديدة مقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ماري رينير بارنس، رئيسة الوفد المراقب عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيدة بارنس (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أقول إن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة تضم صوتها إلى سائر أصوات المجتمع الدولي في الإعراب عن إدانة العمل الإرهابي الوحشي الذي ارتكب ضد موظفي الأمم المتحدة والمدنيين في الجزائر العاصمة يوم الثلاثاء. وتعرب المنظمة عن صادق تعازيها للجزائر حكومة وشعباً، وللأمم المتحدة، ولأسر الضحايا.

وتعرب منظمة فرسان مالطة عن امتنانها لإتاحة هذه الفرصة لها كي تدلي بخطاب في هذه الجلسة التذكارية الرفيعة المستوى الخاصة جداً المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. ويشكل الأطفال جوهر الأهداف الإنمائية للألفية. وهم أضعف فئات المجتمع، وكثيراً ما يشكلون أشدها احتياجاً. ولهذا الأسباب، ترى منظمة فرسان مالطة

وهذان المثالان غير كافيين على الرغم من أنهما مشجعان. ولا بد من اتخاذ الإجراءات في عدد أكبر من البلدان. ويكتسي العمل في إطار الشراكة أهمية حاسمة.

اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى فيروس نقص المناعة البشرية. فوفقاً لتقارير أصدرها مؤخراً برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ازداد عدد الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من ١,٥ مليون طفل عام ٢٠٠١ إلى ٢,٥ مليون طفل عام ٢٠٠٧، ويعيش حوالي ٩٠ في المائة تقريباً من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وإدراكاً من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لأثر فيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء العالم، فإنه دأب على رفع مستوى جهوده دعماً للبرامج الوطنية المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن عازمون على الحد من التعرض لفيروس نقص المناعة البشرية. ففي اليوم العالمي للإيدز عام ٢٠٠٦ تعهدنا بمضاعفة عدد الأشخاص المستفيدين من برامج الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في المجتمعات المحلية المستهدفة. وحتى الآن، يمكنني أن أبلغكم بأن أكثر من ٦٠ جمعية وطنية تقوم بتعزيز ما تتخذه من إجراءات للحيلولة دون استمرار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وتوسيع نطاق العلاج والرعاية والدعم، والحد من الوصم والتمييز.

من المشجع ازدياد قدرة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. بيد أنه غير كاف. ومن الواضح أن حجم التهديدات التي يشكلها العنف ضد الأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية هائل لدرجة أنه ليس بمقدور أي حكومة

منظمة فرسان مالطة الدول الأعضاء والمنظمات على الإسراع باتخاذ إجراء بشأن توصيات الأمين العام.

وتلتزم المنظمة التزاما حازما بتعزيز حياة الأطفال من خلال التعليم وتشجيع التدريب في مجال مهارات الحياة. وإن المنظمة، سواء بتوفيرها النقل اليومي إلى المدارس بالنسبة للأطفال ذوي الإعاقة في الجمهورية التشيكية، أو بإعادة بناء المدارس في القرى التي دمرها سونامي عام ٢٠٠٤ في آسيا، أو بتقديم الدعم التعليمي للأطفال هائي، إنما تقر بما ينطوي عليه التعليم من إمكانات في مساعدة الأطفال على كفاءة مستقبل أفضل لأنفسهم ولأسرهم.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

ولسوء الطالع، خلص التقرير إلى استمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين في مجال التعليم. ولا بد من تزويد الفتيات بالأدوات اللازمة للحصول على تعليم جيد. وعلى سبيل المثال، تفتتح الجمعية الإيطالية التابعة لمنظمة فرسان مالطة مدرسة ثانوية للبنات في رومباك، بالسودان. وتركز على تعليم الإناث حتى يتمكن من إعالة أنفسهن في المستقبل.

أخيرا، في مجال الإيذاء والاستغلال والعنف ضد الأطفال، يجب القضاء على بيع الأطفال، واستغلالهم في البغاء وفي المواد الإباحية، ومشاركتهم في الصراعات المسلحة. واستبدال هذه الأمور بتعزيز الحياة، والتعليم الجيد، وحماية الأطفال. ومن الحيوي أن تواصل البلدان العمل على إدماج تلك الأهداف في خططها الإنمائية الوطنية.

إننا، من خلال تفاني متطوعي المنظمة المدربين الذين يفوق عددهم ٨٠ ٠٠٠ ومستخدميها البالغ عددهم ١٣ ٠٠٠، نسهم في كفاءة حق الأطفال في أن يولدوا في بيئة سليمة وأن يحصلوا على الحماية والتعليم والتغذية. وتحدد

العسكرية المستقلة أن مسألة بناء عالم صالح للأطفال تكتسي أهمية قصوى.

وكثيرا ما يجهل الأطفال أن لديهم حقوقا وعليهم واجبات. وبالتالي، تولي منظمة فرسان مالطة الأولوية لتعزيز الوعي بهذه الحقوق وكفالة احترامها وتنفيذها.

وجدد الأمين العام التأكيد في تقريره (A/62/259) على أن الواجب الأول تجاه الأطفال هو ضمان بقائهم. والتحصين هو أحد الحلول الشديدة الأثر التي لقيت اهتماما كبيرا. وقد أدرجت المنظمة حملات التحصين لمكافحة الحصبة والالتهاب السحائي وشلل الأطفال والكزاز، من جملة أمراض أخرى، في العديد من مشاريعها في أفريقيا وآسيا.

وتظل مستويات وفيات الأمهات مرتفعة بشكل غير مقبول في جميع أنحاء العالم، فكل سنة تموت أكثر من نصف مليون امرأة من مضاعفات الحمل والولادة. ويمكن تخفيض هذا العدد بصورة كبيرة باستخدام القابلات والمهنيين الأكفاء في مجال الرعاية الصحية. وكانت برامج المنظمة المعنية بالقابلات في كمبوديا وغيرها من الأماكن ناجحة للغاية، وتكفل تحقيق تحسين عام في حياة الأمهات والأطفال من خلال التوعية بمبادئ حفظ الصحة والتغذية.

وتشكل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أحد مجالات التركيز الرئيسية الأربعة في وثيقة "عالم صالح للأطفال" (القرار د١-٢٧/٢، المرفق). ومن المؤسف أن ما أحرز من تقدم صوب تحقيق تلك الأهداف يتسم بالتفاوت. ويجب حماية صحة المواليد الجدد من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي يمكن اتقاؤه. وتحقق المنظمة نجاحا كبيرا وتوسع من نطاق برامجها في الأرجنتين والمكسيك وجنوب أفريقيا وكمبوديا، على سبيل المثال لا الحصر. وتشجع

الأطفال لمواصلة العمل الذي أرسى أساسه الخبير المستقل بنبرو، في دراسته الشاملة التي أجراها في عام ١٩٩٦ بشأن العنف ضد الأطفال. وتلك المبادرات، التي تلتزم الجماعة الأوروبية التزاما تاما بدعمها، هامة جدا في تمكين آليات الأمم المتحدة من تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم.

ولكن على الرغم من تلك التطورات، من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده بغية إحراز تقدم في حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. ولا يزال البنات والأولاد من بين أكثر المتأثرين في حالات الأزمات وحالات الطوارئ. وتؤثر المظالم التي يعانون منها - مثل تلك المتعلقة بأسوأ أشكال عمل الأطفال أو عدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية والفرص - على مجتمعاتنا بأسرها. ومن الواضح أن الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الأطفال لا تشكل انتقاصا من الكرامة الإنسانية فحسب، وإنما تمثل أيضا تهديدا للأمن البشري وتقوض النمو الاقتصادي والاجتماعي في العالم الذي تسوده العولمة.

ومع مراعاة ذلك، تعمل الجماعة الأوروبية على تعميم حقوق الإنسان في جميع سياساتها وبرامجها الرئيسية داخل الاتحاد الأوروبي وفي علاقاته الخارجية على حد سواء. واعتمدت المفوضية في تموز/يوليه مبادرة محددة في مجال السياسة العامة بعنوان "نحو استراتيجية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الطفل"، بغية تعزيز التنسيق والمشاورات والاتصالات على الصعيد الداخلي وإتاحة المجال لتحليل شامل يفضي إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم. وإن أحد الأهداف الواضحة للمبادرة هو إنشاء منتدى الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الأطفال، الذي يجمع بين الجهات الفاعلة المعنية بحقوق الإنسان سواء في الاتحاد الأوروبي أو في العالم، بما فيها الأطفال وأمناء مظالم الأطفال، والوكالات التابعة للأمم المتحدة، والمجتمع المحلي

منظمة فرسان مالطة التأكيد على التزامها بحقوق الطفل وكفالة مشاركتها الفعالة في إيجاد عالم صالح للأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد فرناندو فالنزيولا، رئيس الوفد المراقب عن الجماعة الأوروبية.

السيد فالنزيولا (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بتقديم أحرّ تعازينا، باسم الجماعة الأوروبية، إلى جميع من لحق بهم الأذى من الأعمال الإرهابية التي وقعت مؤخرا في الجزائر.

بالإضافة إلى البيان الذي أدلت به البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي، إنه لشرف كبير لي أن أخطب الاجتماع العام الرفيع المستوى باسم الجماعة الأوروبية. وتُعبّر مشاركة وفود الأطفال في هذا الحدث عن نفس القدر من الإسهام الحماسي من جانب الأطفال والمراهقين في الدورة الاستثنائية التي عُقدت في عام ٢٠٠٢. والواقع أن هذه تذكّرة قوية بضرورة إشراك الأطفال والمراهقين، على الصعيدين الوطني والعالمي، في جميع مناقشاتنا المتعلقة بتمكينهم وحماية حقوقهم وتلبية احتياجاتهم المحددة.

تُعقد مناقشة اليوم بعد أسبوعين من الاحتفال بالذكرى السنوية الثامنة عشرة لاتفاقية حقوق الطفل - وهو تاريخ جدد التفكير في حالة تنفيذ الاتفاقية والدور الموثوق الذي تؤديه لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الأطفال في وضع معايير دولية لتعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم. كما رحبنا مؤخرا باستعراض تقرير الأمم المتحدة عن التقدم المحرز من الدراسة الخاصة بالأطفال في الصراعات المسلحة التي أجرتها غراسا ماشيل في عام ١٩٩٦. وأخيرا، كان أحد المنجزات الهامة للجنة الثالثة خلال دورة الجمعية العامة في هذا العام اعتماد مشروع قرار يطلب إعطاء ولاية، مدتها ثلاثة أعوام، لممثل خاص للأمين العام معني بالعنف ضد

على كفالة التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية الجديدة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن تعزيز حقوق الأطفال وحمايتهم واستراتيجية تنفيذها، وهي تحدد القضاء على جميع أشكال العنف ضد الأطفال بوصفها مسألة تحظى بالأولوية.

وبالإضافة إلى تلك المبادرات المتعلقة بالسياسة العامة، تدعم المفوضية الأوروبية المشاريع التي تضطلع بها الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية، فضلا عن منظمات المجتمع المدني، عن طريق برامج المفوضية المالية في مجال تعزيز حقوق الأطفال. فعلى سبيل المثال، قدمت المفوضية الدعم إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة في وضع مجموعة أدوات بشأن تعميم حقوق الأطفال في التعاون الإنمائي والبرمجة على مستوى السياسة العامة، وإلى منظمة العمل الدولية في برنامجها الدولي للقضاء على عمالة الأطفال.

وتواجه المفوضية الأوروبية تحديا رئيسيا يتمثل في تشجيع نهج منسجم في عملنا لحماية حقوق الأطفال بغية تحسين حالة الأطفال في العالم. وفي ذلك الصدد، ستحدد خطة عمل مستقبلية بشأن حقوق الأطفال في العلاقات الخارجية إطارا للسياسة العامة والمجالات ذات الأولوية على الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، وأدوات البرمجة والمبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٣.

ووفقا للالتزامات بموجب الوثيقة "عالم صالح للأطفال"، وفيما يتعلق بالمسائل التي نوقشت على الطاولة المستديرة أثناء هذا الاجتماع، ترمع المفوضية الأوروبية زيادة أنشطتها بخصيص مسائل صحية شاملة أُعلن عنها في الاستراتيجية الصحية الجديدة للاتحاد الأوروبي التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر. وستظل مسائل صحة الأطفال والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه وأمراض الفقر مسائل أساسية الأهمية لعملنا في المستقبل.

ومجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي، وبطبيعة الحال، المفوضية الأوروبية.

وفضلا عن تعزيز قدرات المفوضية لزيادة أثر ما تقوم به على تعزيز حقوق الإنسان، تُحدد سياسة الاتحاد الأوروبي المجالات الرئيسية التي تقتضي إجراءات عاجلة. إن فقر الأطفال هو أحد المجالات التي تبعث على القلق داخل الاتحاد الأوروبي، ويجري حاليا القيام بعدد من الأنشطة الرامية إلى منع الفقر والإقصاء الاجتماعي للأطفال. وتتضمن سياسات الاتحاد الأوروبي الخاصة باللجوء السياسي أحكاما محددة تحمي حقوق الأطفال، وخاصة الأحداث الذين يأتون بمفردهم. أما بشأن مشاركة الشباب النشطة في المجتمع، فقد أقامت المفوضية حوارا حقيقيا بين واضعي السياسات والشباب عن طريق اجتماعات ومناسبات دورية بدءا من المستوى المحلي وحتى المستوى الأوروبي.

وتشكل حقوق الأطفال جزءا من مسائل حقوق الإنسان التي يجب على البلدان المرشحة أن تحترمها باعتبارها عنصرا أساسيا في القيم الأوروبية المشتركة المشار إليها في معاهدة الاتحاد الأوروبي. وعلاوة على ذلك، تعمل المفوضية بنشاط على استكشاف الفرص العالمية والإقليمية لدعم البلدان الشريكة في مكافحة الاتجار بالأطفال، وهي مجال رئيسي آخر يبعث على قلق الاتحاد الأوروبي.

وعلاوة على ذلك، تسهم المفوضية في السياسة الكلية للاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الأطفال في المنتديات المتعددة الأطراف وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى عن طريق عدد كبير جدا من المبادرات. فعلى سبيل المثال، تشترك المفوضية في تنفيذ المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بجملة أمور منها مبادرات الإبلاغ والرصد التي تقوم بها وفودها في البلدان الأخرى، وهذه أيضا طريقة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥). والمفوضية الأوروبية عاقدة العزم أيضا

المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل". هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/62/L.31؟

اعتمد مشروع القرار A/62/L.31 (القرار ٦٢/٨٨).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

السيد ريس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): تنضم الولايات المتحدة إلى توافق الآراء بشأن الإعلان، وتثنى الرئيس والميسرين والدول الأعضاء على وثيقة ختامية تعالج الاحتياجات والمصالح الحقيقية للأطفال، بما فيها التعليم، والتدخلات الطبية المنقذة للحياة، والحماية من الاتجار بالأشخاص، وغير ذلك من أشكال الإساءة. وتبين الوثيقة أيضا تسليم الدول الأعضاء بأن الأطفال يحتاجون إلى محبة أسرهم ورعايتها لهم. ويؤكد هذا مجددا التسليم الوارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأن الأسرة هي وحدة المجموعة الطبيعية والأساسية في المجتمع.

ونود أن نشير إلى أن مصطلح "جميع حقوق الطفل" الوارد في نهاية الفقرة ٢ من الإعلان مرادف لمصطلح "جميع حقوق الأطفال" ومصطلح "حقوق الأطفال جميعها". وتفهم الولايات المتحدة أن عبارة "الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل" الواردة في بداية الفقرة ٣ لا تعني إلا وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، لأن الدول غير الأطراف لا تضطلع بأي التزامات بموجب الاتفاقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعطي الكلمة الآن للسيدة دينا خانة، المديرة الإقليمية لمنظمة بلان الدولية التي هي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أما بخصوص مجال صحة الأطفال، فستعمل المفوضية على تعزيز النظم الصحية عن طريق مزيد من الدعم المالي المخصص الذي يمكن التنبؤ به، والمرتبط بإجراء حوار بشأن استراتيجيات الصحة وتوفير الخدمات الصحية الأساسية. كما ستواصل المفوضية توفير موارد إضافية في المجالات الرئيسية مثل الملاريا والتحصين.

أما بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فتعرب المفوضية عن قلقها من أن منع انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال لا يزال غير كاف في مناطق مختلفة. ويتعين علينا أن نعزز جهودنا في علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والوقاية منه في أفريقيا وغيرها من مناطق العالم، وأن نضاعف كذلك من جهودنا لتحسين إمكانية حصول الأطفال المصابين بالفيروس على العلاج وأن نعني بالعدد المتزايد من يتامى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وفي مجال التعليم ستحافظ المفوضية الأوروبية على التزامها بدعم البلدان الشريكة في جهودها الرامية إلى كفالة أن يجني جميع الأولاد والبنات ثمار التعليم الأساسي الجيد النوعية، بما في ذلك في حالات الأزمات وحالات الطوارئ، بوصفه عنصرا رئيسيا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونرحب بإعلان الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالأطفال، ونؤكد مجددا مبادئ الإعلان وأهدافه واستراتيجياته وإجراءاته وخطة عمله الواردة في الوثيقة "عالم صالح للأطفال" والتزامنا بتنفيذها التزاما كاملا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة الخاصة بالاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/62/L.31، المعنون "إعلان الاجتماع التذكاري العام الرفيع

١٠ ملايين كل سنة. وفي شرق آسيا، تم تخفيض نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الجوع بمعدل الثلثين تقريباً. كما أن عدداً أكبر من أي وقت مضى من الأطفال يكملون التعليم الابتدائي. وهناك تسعة عشر طفلاً من كل ٢٠ من الأطفال في سن الالتحاق بالمدارس في شمال أفريقيا وأمريكا اللاتينية ملتحقون الآن بالمدارس، ويحصل الآن ملايين آخرون في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا على التعليم - أطفال ما كان لهم من قبل أن يروا الشكل الداخلي لأي غرفة من غرف الدراسة.

غير أنه يقابل كل خطوة هامة إلى الأمام خطوات هامة مماثلة إلى الخلف. ففي البلدان التي تشهد تقدماً في مجال معين، ثمة فشل ذريع في مجال آخر. ولا يزال عدم المساواة وعدم الاتساق يعوقان التقدم في كل بلد.

والحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها هي أن التقدم في مجالات عديدة لا تتسارع خطاه وإنما تتباطأ. فأكثر الانخفاضات بروزاً في معدل وفيات الأطفال حدثت في السنوات بين ١٩٦٠ و ١٩٩٠، حتى قبل أن توضع غاياتنا الحالية في جدول الأعمال. وعلى امتداد تلك العقود الثلاثة، انخفض عدد الوفيات بين الأطفال بنسبة ٢,٥ في المائة سنوياً. ومنذ عام ١٩٩٠، بلغ متوسط الانخفاض السنوي مجرد ١,١ في المائة.

وحتى في المجالات التي يتحسن فيها أداؤنا، يكون التقدم في أحيان كثيرة غير كاف لبلوغ غاياتنا. ومنذ عام ١٩٩٠، ارتفعت نسبة الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء في المدارس الابتدائية بما يزيد بقليل على ٥٠ في المائة إلى ٧٠ في المائة - ورغم أن هذه زيادة هائلة، فإنها ليست كافية تقريباً إذا أردنا أن نحقق هدفنا المتمثل في تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من هذا الوعد بإتاحة فرصة التعليم للجميع، مازال هناك ٧٢ مليوناً من

السيدة خاتمة (منظمة بلان الدولية) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني ومنظمي "بلان الدولية" عظيم الشرف اختيارنا للتكلم في هذه الهيئة باسم المنظمات غير الحكومية عبر العالم. ولهذا أود أن أستهل كلمتي بشكر كل من أتاحوا لي فرصة الوجود هنا اليوم.

وها نحن الآن، بعد خمس سنوات من اعتماد إعلان "عالم صالح للأطفال" (القرار د ١ - ٢/٢٧، المرفق)، نجتمع معا للاحتفال بهذه الذكرى ولسؤال أنفسنا عن المدى الذي قطعناه في بلوغ تلك الأهداف النبيلة.

وإذا كان لنا أن نحقق الأهداف التي حددناها لأنفسنا، فمن الأهمية الحيوية أن نعتز بالنجاحات والإخفاقات على حد سواء في جهودنا الماضية. فوحده بتوخي الأمانة مع أنفسنا يمكننا أن نأمل في التغلب على ما تبقى من عقبات تقف في سبيل تحقيق حياة أفضل للجميع الأطفال في العالم.

وكما نعلم، يضع الإعلان الوارد في الوثيقة "عالم صالح للأطفال" بحق معالجة الفقر وتحسين إمكانية الحصول على الخدمات في صميم جهودنا. وأبرز جدول الأعمال القوي الذي يتركز على المستقبل أربع أولويات أساسية: تعزيز الحياة الصحية؛ وتوفير التعليم الجيد للجميع؛ وحماية الأطفال ضد الإساءة والاستغلال والعنف؛ ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلب الإعلان إلى مجموعة واسعة من الأطراف الفاعلة، وبخاصة الأطفال أنفسهم، الاضطلاع بأدوار نشطة في بلوغ تلك الغايات. ولكن إلى أين وصلنا بحق في تحقيق تلك الأهداف منذ أن وعدنا لأول مرة بأن نقول نعم للأطفال قبل خمس سنوات؟

هناك، بطبيعة الحال، بعض الأمثلة الساطعة على التقدم. فلأول مرة في العصر الحديث، انخفض عدد الأطفال الذين يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس إلى ما يقل عن

عليه من برامج التحصين، والتكلفة المرتفعة للمواد الغذائية بسبب التضخم وسوء الإدارة، وسوء توزيع الموارد الوقائية والعلاجية، ومنها الناموسيات المعالجة والعقاقير.

لقد اشتكى الأطفال الذين تكلمنا معهم عن التفاوت المتنامي. فبينما تتحسن المدارس الخاصة، تتراجع نوعية التعليم الحكومي، وذلك نتيجة الفقر في مجتمعاتهم، وعدم كفاية البنى التحتية المدرسية، وسوء نوعية موظفي التعليم. والمسألة هنا هي أن نوعية التعليم تؤثر، وليس كميته فحسب، كما تقاس بالأهداف الإنمائية للألفية وبالعديد من مؤشراتنا الأخرى. وشعار "التعليم للجميع" سيثبت أنه انتصار أجوف إذا ارتفعت أعداد التلامذة وانخفضت مستوياتهم.

واشتكى الأطفال من أن الفئات المهمشة أكثر نسياناً. وأولئك الذين يعيشون مع إعاقات يفقدون غالباً فرصة الحصول على التعليم وخدمات إنقاذ الحياة.

إن آراء الأطفال هذه مدعومة بالإحصاءات. إذ بينما يحصل أكثر من أربعة أطفال من كل خمسة في المناطق الحضرية على التعليم الابتدائي، فإن طفلاً تقريباً من كل ثلاثة أطفال في المناطق الريفية لا يدخل إلى المدرسة مطلقاً. والأطفال الأكثر فقراً في البلدان النامية معرضون للموت قبل بلوغهم الخامسة من العمر، بنسبة تعادل أكثر من ضعفي مثيلتها لدى أطفال الأسر الأكثر غنى.

والحقيقة المثيرة للقلق هي أن الجزء الأصعب لا يزال أمامنا. ونحن جميعاً، ولا سيما الأطفال، نواجه تهديداً جديداً. فتغير المناخ، الذي لا يمكن كبحه، لديه القدرة على أن يردّ ساعة التنمية إلى الوراء ٣٠ سنة، بزيادة تعرّض الأطفال للكوارث الطبيعية والمرض والجاعة. وكلّما ازداد الكوكب احتراراً، ستنشأ الصراعات على الموارد المتناقصة باطراد، مما يشكل حتى المزيد من التهديد للأطفال. وكما هي الحال

الأطفال يمثل التعليم الابتدائي لهم حلماً بعيد المنال. وفيما يتعلق برعاية الأطفال وتنميتهم في سن مبكرة، فلا يحدث هذا في حالات أكثر مما ينبغي إلا بعد فوات الأوان، على الرغم من أهمية ذلك لفرص نجاح الأطفال في المدارس. ونعلم جميعاً أن الاستثمار في السنوات المبكرة من حياة الطفل يعطي عائداً أكبر بكثير من عائدات المال الذي يُنفق لاحقاً.

ويعتبر في العالم ٤٠٠٠ طفل يومياً بسبب المياه الملوثة والصرف الصحي السيء. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، هناك طفل واحد، أجل، طفل واحد، من كل ٢٠ طفلاً، ينام تحت ناموسية معالجة بمبيد حشري. وفي كل دقيقة، يموت طفل من مرض ذات صلة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز).

إن هذه الإحصاءات تُظهر حجم التحدي الذي لا يزال يواجهنا. ولكنها لا تخبرنا كل الحكاية. لقد كنت مؤخراً في القاهرة، حيث كان الاتحاد الأفريقي يستعرض تقدمه نحو "أفريقيا صالحة للأطفال". وأثناء هذا الاجتماع، قدّمت منظمة الخطة الدولية آراء ١٠٠٠ طفل من ٣٠ بلداً عبر القارة. كان حكمهم صارخاً ودقيقاً: فنحن الراشدين لم نحفظ وعودنا؛ ولا سعيينا إلى تجربة الأطفال ورأيهم بشأن ما كنّا نفعله من أجلهم. وباختصار، إننا نخذلهم.

وأهم من كل شيء، قالوا إننا نخذل أولئك الأطفال الأكثر حاجة إلى مساعدتنا. ومع تقديرنا أنه تم إحراز بعض التقدم، فقد استنكروا الفجوة المتسعة بين الأطفال في المناطق الحضرية ونظرائهم في المناطق الريفية. فبينما كان أطفال المناطق الحضرية عموماً إيجابيين نسبياً، بأنه كان هناك بعض التحسّن في حياتهم، تكلم أطفال المناطق الريفية عن كونهم منسيين، وعن معاناة خدمات صحية وتعليمية أسوأ، فضلاً عن كسب مداخيل أدنى. كما تكلموا عن ضالة ما يحصلون

برعايتهم، والمُلتزمين بواجب حمايتهم. إن أقل من ١٠ في المائة من ١٩٣ بلداً في جميع أنحاء العالم أعلنت حظراً كاملاً على العقاب الجسدي، بينما هناك ١١٧ بلداً وإقليماً تابعا لها، لا تزال تسمح بأن يُضرب الأطفال في المدرسة.

نعلم أنه على الرغم من وعدنا بتوفير الحماية، فإن ٢٢٣ مليون طفل يعانون جماعاً جنسياً قسرياً أو أشكالا أخرى من العنف الجسدي كل سنة، كما أن ما مجموعه ١٤٠ مليون فتاة وامرأة يخضعن لنوع من ختان الإناث، ويشارك ١٢٦ مليون طفل في أقسى أنواع عمالة الأطفال، ويقع ١,٢ مليون طفل ضحايا الاتجار. ويُقتل ٥٣ ٠٠٠ طفل سنوياً.

إن بلداناً عديدة جداً أخفقت حتى في استحداث قوانين بالغة الأهمية لحماية الأطفال من العنف في المدرسة والبيت. وحتى في البلدان التي استحدثت تشريعاً، لم تكن تلك القوانين مطبقة في أغلب الأحيان. ولم تبق هناك أعذار للإخفاق في حماية الأطفال من العنف. فقد طُفح الكيل - وللأطفال الحق في أن يتعلموا بدون خوف.

إنني أعرف منظمات إنمائية عديدة تعتبر العنف ضد الأطفال أولويتها العليا. والخطة الدولية ليست استثناء. وفي السنة المقبلة، وفي أعقاب نجاح حملتنا لتعزيز التسجيل الشامل للولادات، سنطلق حملتنا العالمية الثانية - تعلم بدون خوف - التي تستهدف جميع أشكال العنف في المدرسة.

لكننا، نحن مجتمع المنظمات غير الحكومية، لا نستطيع أن نعمل منفردين. إننا نحتاج إلى الدول لكي تعمل معنا. ويجب على الحكومات أن تحرّم جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتجعل المدارس أماكن مأمونة للتعلم، خالية من العنف الجسدي والجنسي، ومن التسلط والمضايقة. كما يجب عليها أن تحمي الأطفال في البيت، بأن تضع موضع التنفيذ أنظمة حماية شاملة، تمنع سوء المعاملة وتدعم

دائماً، فإن الفئات الأكثر فقراً وهشاشة ستكون الأكثر معاناة.

ولتحقيق عالم صالح للأطفال، لا بدّ لنا من تحسين حياة أولئك الذين من الأصعب الوصول إليهم - الفتيات والأطفال في المناطق الريفية، والشباب في مناطق الحروب، وأولئك الأشخاص ذوي الإعاقات. وبلوغ هذا الهدف سيتطلب منا جميعاً أن نتخلّى عن مواطن راحتنا. وعلينا أن ندرك أن مساعدة أولئك الذين من الأصعب الوصول إليهم مكلفة، لكن التنمية المستدامة تتطلب التزاماً دائماً وثابتاً يجعل تلك الموارد متوافرة. وتعتبر الحكومات أنه عليها وعلى أطفالها الارتقاء إلى مستوى هذا التحدي.

وفي كوكبنا المعولم اليوم، ليس هناك بلد يستطيع أن يتحمل هدر المواهب والموارد التي يمتلكها سكانه الشباب. ومن يفعل ذلك سوف يُترك وراء الركب بينما العالم يمضي قدماً. والمكاسب الاقتصادية وحدها لن تؤدي إلى عالم صالح حقاً للأطفال. فالأمر يتطلب أكثر من ذلك. إنه لا يكفي باحترام حقوق الطفل، بل يستلزم تعزيزها من جميع حكومات، ومنظمات دولية ومنظمات غير حكومية ومجتمعات.

لقد مضت ١٨ سنة على اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وشهدت السنوات المبكرة والمتوسطة من الاتفاقية حكومات تنشئ أنظمة تعزز أفضل مصالح الأطفال. وسُنّت تشريعات لحماية الأطفال من الاستغلال الجنسي والاتجار وسوء المعاملة. لكن التشريع وحده أيضاً لا يكفي. فالفقود في بعض البلدان ليس الأنظمة أو القوانين، وإنما التنفيذ وإرادة التنفيذ. إننا بحاجة إلى إرادة سياسية دائمة وثابتة تؤدي إلى إجراء حقيقي وخطوات عملية.

هناك ملايين من الأطفال، في جميع أنحاء العالم، تساء معاملتهم جسدياً وعاطفياً على أيدي أولئك المكلفين

والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام والأهالي والأطفال أنفسهم.

إنني أطلب إلى جميع الحكومات الممثلة هنا أن ترتقي إلى مستوى الوعد الذي قطعته قبل خمس سنوات، وتعود تحركاً عالمياً من أجل الأطفال، يهيئ زخماً نحو التغيير. ويمكنها أن تعول على دعم المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في المساهمة في تجاوز العقبات التي تعترض طريقنا. ومن الأساسي حين نفعل ذلك، أن نتأمل جدياً في ما أنجزناه حتى الآن، لكن الأهم هو التفكير في ما نستطيع إنجازه، إذا أصغينا إلى الأطفال وعملنا معهم بدل أن نعمل من أجلهم.

وتمثل مناشدتنا في أنه يلزمنا، من أجل عالم صالح حقاً للأطفال، أن نستمع لما أبلغنا به الأطفال وأن نعمل معهم لضمان متابعة توصياتهم. وإذا أردنا أن نعطي دفعة للأجيال المقبلة، فإننا بحاجة إلى التزام مستمر ومتسق. والتحدي المائل أمامنا أكبر مما يمكن أن تواجهه أي حكومة أو منظمة أو وكالة بمفردها؛ وهو سيتطلب مشاركة حقيقية وإرادة سياسية حقيقية وتحالفات استراتيجية حقيقية على جميع المستويات. ولا يمكننا أن نتوصل إلى حل للمشكلة بأكملها بدون إشراك الجميع. وعلينا أن نتصرف الآن، قبل أن تصبح تركتنا للأجيال المقبلة مجموعة من الوعود التي لم يتم الوفاء بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٧٢/٦١ المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أعطي الكلمة الآن لمدونة الشباب السيدة ميليسنت أورووندو أتينو من كينيا.

السيدة أورووندو أتينو (كينيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمي ميليسنت أورووندو أتينو. وأنا مواطنة من كينيا. وعمري ١٥ عاماً. وحضرت إلى هنا لأدلي ببيان أعده

الأطفال والأسر. والأهم من ذلك، أنه يجب عليها إنفاذ هذه الأنظمة بحزم وثبات. ونحن سندعمها في كل خطوة على هذا الطريق.

لقد حان الوقت لاتفاقية حقوق الطفل، التي بلغت ١٨ سنة من العمر، كي تشبَّ عن الطوق، وأن الأوان لنا، راشدي العالم، كي ترتقي إلى مستوى مسؤولياتنا تجاه الأطفال. وذلك يعني إيلاء حقوق الطفل القدر نفسه من الأهمية التي نوليها للأهداف الإنمائية للألفية. وقد وافق العالم كله على أن يفعل ذلك تماماً. لكنه لم يفعله حتى الآن.

ذلك ما جعلنا نرحب بالتوصية الأخيرة بتعيين ممثل خاص للأمين العام، يحمل المسؤولية للبلدان التي تخفق في تنفيذ واجباتها القانونية والأخلاقية لتعزيز حقوق الأطفال. ويجب أن يكون أو تكون هناك شخصية دولية رفيعة محترمة، مستقلة عن الوكالات القائمة، وجاهزة لتوفير قيادة حقيقية، وللوقوف في وجه جميع أولئك الذين لا يستطيعون حماية الأطفال. كما يجب أن يُعطى أو تُعطى السلطة والموارد والدعم والوسائل للقيام بهذا الدور.

لقد حان الوقت لكي نصغي إلى الناس الذين ندّعي أننا نمثلهم. وكما قالت ليندا يوهانس، الناشطة الصغيرة الفصيحة في القاهرة، "يكفيننا قرارات. نريد أفعالاً. ونحن الأطفال جزء من الحل".

إننا قطعنا شوطاً بعيداً في سعينا إلى جعل العالم مكاناً أفضل حقاً لأطفالنا، ولكنه لا يزال أمامنا طريق طويل. ولكي نحقق أهدافنا ونضمن عدم تجاهل أي طفل، لا بدّ لنا من أن نضع موضع التنفيذ آليات واستراتيجيات وإرادة سياسية لتسريع العمل الذي سيضمن، بصورة متكاملة، بقاء جميع الأطفال وتمميتهم وحمايتهم ومشاركتهم. وهذا النهج يتطلب شراكات وتحالفات بين الحكومات، والمجتمع المدني،

في بلدي، كما هو الحال في العديد من البلدان الأخرى في العالم، تتعرض حياة الأطفال والشباب للخطر من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالنسبة لنا، فإن الحصول على التعليم في مجال مهارات الحياة يشكل أولوية في مكافحة تلك الأمراض. والتعليم في مجال مهارات الحياة يساعدنا على تطوير أساليب صحية للحياة. وبذلك الطريقة، يمكننا أن نتعلم كيفية حماية أنفسنا من خطر الأمراض.

إننا نناشد حكوماتكم، وسلطاتكم المحلية تهئية بيئة داعمة للأطفال والشباب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وذلك مثال آخر لما نعينه بالعمل لخدمة المصالح العليا للطفل.

إنكم، زعماء بلدان العالم، بحاجة إلى العمل معا عبر الحدود الوطنية لضمان حقوق الأطفال. ومعا، نحن أقوىاء. وفي الأيام القليلة الماضية شهدنا نحن، الأطفال، أن الصداقة لا حواجز أمامها. وبالرغم من اختلافاتنا الثقافية والحواجز اللغوية، لدينا جميعا الهدف نفسه وهو: جعل هذا العالم مكانا أفضل لنا، ولجميع الأطفال.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، هناك إنجازات متميزة تستحق الاعتراف بها. فقد تعلمنا من تقرير "التقدم من أجل الأطفال" أنه، وللمرة الأولى، انخفض العدد السنوي العالمي لوفيات الأطفال دون الخامسة من العمر إلى أقل من ١٠ ملايين. تلك، بالنسبة لنا، علامة مشجعة على إحراز تقدم، ويحدونا الأمل في إحراز نتائج مماثلة أخرى في المستقبل. وبقيت لعالمنا ثلاث سنوات أخرى لإنقاذ حياة الأطفال المعرضين للخطر. وما لم نحسن أداؤنا، فإن ٣٠ مليون طفل آخر تقريبا سيموتون بحلول عام ٢٠١٠.

إن المناقشات، وخاصة مع الأطفال، أمر أساسي. ونريد أن نكون مشاركين بصورة أكبر. ولتسمع أصواتنا في

جميع المشاركين، من مختلف أجزاء العالم، الذين حضروا منتدى الأطفال بشأن عالم صالح للأطفال.

إن الطريق المفضي إلى عالم صالح للأطفال كان، وما زال، طريقا طويلا وصعبا. وما زال يتعين علينا أن ننجز الكثير من العمل. ومنذ عام ٢٠٠٢، بدأنا السير على هذا الطريق. ونحن، الأطفال، ظللنا دائما مستعدين وراغبين في مواصلة المضي إلى الأمام. ونحن نمثل الأمل والنور الذي لا يمكن إطفاءه. بقيت أمامنا ثلاث سنوات. وقد تجاوزنا منتصف الطريق. وهذه فرصتنا الأخيرة لناشدةكم الوفاء بوعودكم، وهي إنذاركم النهائي بأنه يلزم اتخاذ إجراء.

المسألة لم تعد مسألة العمل الذي يتعين إنجازها أو كيفية إنجازها، وإنما مسألة العمل الذي يجب أن يمنح الأولوية. وناشدكم جميعا، أنتم الكبار الذين تصنعون القرار، أن تحددوا التزاماتكم نحونا وجعلنا الأولوية الأولى. وينبغي ألا يجادل أحد بشأن جعل خدمة المصالح العليا للأطفال الأولوية الأولى. وكثيرا ما تنظرون في خدمة المصالح العليا للأطفال، ولكن مجرد الكلام عنها لا يكفي؛ وينبغي أن تشكل المبدأ التوجيهي لجميع قراراتكم وجميع إجراءاتكم. ونوصي، حينما تقومون بإعداد الميزانيات الوطنية، على سبيل المثال، بأن تكون جميع القرارات متسقة مع خدمة المصالح العليا للأطفال.

ومن خلال إقامة الشراكات ذات المغزى بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب يمكن كسر حلقة الفقر. والواقع أن الفقر يشكل العائق الرئيسي الذي يمنعنا من بناء عالم صالح للأطفال، ويمثل التعليم العالي النوعية أمرا رئيسيا لكسر الحلقة المروعة للفقر. وبالتالي، فإننا نحن الأطفال نطالب بالحصول على التعليم الجيد لجميع الأطفال. علموا طفل اليوم حتى لا تعاقبوا راشد الغد. وإذا التزم لنا الكبار بحاضر أفضل، فإننا نلتزم لهم بمستقبل أفضل.

وعبر الأطفال، أثناء المناقشة، عن رؤيا للعالم الذي يريدون العيش فيه. فلنول شواغلهم كل اهتمام. وأدلى لونغيني ماسي، ممثل أطفال ناميبيا، ببيان باسم أطفال ٥١ بلدا. ووصف العمل المباشر الذي قام به الأطفال في بلدانهم الخاصة، للتصدي للمتاجرة بالأطفال وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وسوء التغذية واستغلال الأطفال وإساءة معاملتهم. وإن رسالة لونغيني ورسالة ميليسنت أوروونديو أتينو، التي تكلمت توا، كانتا بسيطتين جدا، ولكن جد واضحتين. يريد الأطفال الصديق ويريدون عملا، ويريدون أن يعرفوا أن الحكومات، إذا قطعت وعودا، تير بها.

إن الأولويات الرئيسية لدورة الجمعية العامة هذه، ردا على تغير المناخ والتمويل المقدم للتنمية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية - ترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الالتزامات التي تعهدنا بها لجعل العالم صالحا للأطفال. وسوف نستفيد من الملاحظات النيرة الكثيرة، التي أبدتها الوفود والأطفال والمنظمات غير الحكومية، في اجتماعات الجمعية العامة المقبلة، التي ستناقش فيها هذه المسائل بمزيد من التفصيل.

من الواضح أن تقدما أُحرز منذ عام ٢٠٠٢. وعدد الأطفال دون الخامسة الذين يموتون سنويا بات أقل. وهناك في المدارس عدد من الأطفال أكبر منه في أي وقت مضى. وتُتاح مزيد من فرص التعلم على قدم المساواة للبنات والصبيان، كما يتوفر مزيد من الأدوية للأطفال، بما يشمل المصابين منهم بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتم وضع عدد أكبر من القوانين والسياسات والخطط لحماية الأطفال من العنف وسوء المعاملة والاستغلال.

ولكن لا يزال أمامنا كثير من التحديات. فسوء التغذية والأوبئة الشاملة، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فضلا عن الملاريا والسل وغير ذلك من

مجتمعاتنا المحلية ومدارسنا وبرلماننا. وحيثما يوجد أشخاص يصنعون قرارات تؤثر على الأطفال، فإننا نريد أن نكون مشاركين.

ولكن النتائج هي أهم ما يهمنا. فالأطفال لا يريدون مجرد قرارات؛ إننا نريد حلولاً. ولا نريد أن نسمع بعد الآن أي نوايا طيبة؛ نريد أن نشهد المزيد من الأعمال.

نحن جاهزون. فلنضاعف جهودنا. ولنصنع معا واقع عالم صالح للأطفال.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لقد وصلنا إلى نهاية احتفال رائع بذكرى الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل. وأود أن أشكر جميع الدول الأعضاء على مشاركتها الفعالة، وأن أشكر الرؤساء المشاركين على إدارتهم المحنكة للطاولات المستديرة، وأن أشكر المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على تبادل منظوراتها الفريدة. والأمر الأكثر أهمية هو أنني أود أن أشكر جميع الأطفال الذين شاركوا في التحضيرات وجميع الأطفال الذين شاركوا في هذا الاجتماع. وتدل كمية ونوعية جميع المتكلمين - الذين زاد عددهم على ١٤٠ - على أن الجمعية العامة هيئة حيوية، وأنها تتحمل مسؤوليتنا المشتركة عن بناء عالم صالح للأطفال.

إن أفضل المدافعين عن الأطفال هم الأطفال أنفسهم. وقد دعت الجمعية العامة إلى مشاركة ٢٠ طفلا يتم اختيارهم من جميع أرجاء العالم.

وبالإضافة إلى ذلك، ضمت الوفود الرسمية لأكثر من ٥٥ دولة أطفالا.

وكان أبرز معالم هذا الاجتماع وأروعها ما قدمه هؤلاء الشبان من إسهام فاعل. ومن الأمور الأساسية أن نصغي إليهم ونتخذ إجراءات. إن الأطفال يقدرون القيم الإنسانية العامة تقديرا مدهشا. وليسوا مجرد مستفيدين؛ بل يجب أن نشركهم بصورة فريدة بصفة شركاء لنا.

لهذا الاجتماع. والإعلان هو انعكاس لما نوليه للأطفال من أولوية. وهو يدعونا جميعاً إلى أن نجدد أولاً ونؤكد تكراراً إرادتنا السياسية والتزاماتنا. وهو يدعونا، ثانياً، إلى النهوض برفاه الطفل وحقوقه، لأن ذلك من مصلحة البشرية جمعاء. وثالثاً، يدعونا الإعلان إلى الإقرار بالتطورات المشجعة والتقدم المحرز منذ عام ٢٠٠٢، وكذلك الإقرار بما لا يزال أمامنا من تحديات. ورابعاً، يدعونا جميعاً إلى الالتزام بزيادة التعاون الدولي والشراكات الدولية في سبيل التحقيق التام لأهداف دورة ٢٠٠٢ الاستثنائية.

دعونا لا نراوح مكاننا. فلنبحث الخطى ولنمض قدماً. يجب أن نطمئن الأطفال إلى أن المستقبل الذي يستحقونه فعلاً والذي سيرثونه يمكن تحقيقه بأعمالنا الآن.

لقد اختتمت الجمعية العامة الاجتماع التذكاري العام الرفيع المستوى المكرس لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية المعنية بالطفولة. وبهذا، أنهت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ٦٦ في جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، قبل أن نمضي في أعمالنا، أن أتشاور مع الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الخامسة. ويذكر الأعضاء أن الجمعية العامة وافقت في جلستها العامة الثانية المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ على توصية المكتب بأن تكمل اللجنة الخامسة أعمالها في موعد غايته يوم الجمعة ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. إلا أن رئيس اللجنة الخامسة أبلغني أنه لن يكون بوسع اللجنة أن تنتهي من أعمالها غداً، ١٤ كانون الأول/ديسمبر، وأنها ستحتاج إلى عقد جلسات إضافية حتى يوم الأربعاء ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

الأمراض الممكنة الوقاية، تجلب معها معاناة متواصلة لملايين الأطفال. ولا يزال عدم الانتفاع بالتعليم عقبة كأداء في سبيل التقدم بخطى أسرع. ولا يزال عدد كبير من الأطفال عرضة للعنف والاستغلال والاعتداء ولعدم المساواة والتمييز، خاصة ضد الفتيات.

ودعا مندوبو الأطفال إلى رد دولي أكثر تنسيقاً على هذه المسائل، بما في ذلك شراكات أوطد مع القطاع الخاص وتوفر أدوية أرخص ثمناً. وأبرزوا أيضاً ما للتعليم من دور تمكيني، وأهمية إشراك الأطفال في إعداد برامج التعليم الوطنية وسد ثغرات التمويل المتبقية، لتوفير التعليم للجميع.

وكانت لهجة النقاش الإيجابية، العملية التوجه سمة لتصميمنا الجماعي والتزامنا بجعل هذا العالم صالحاً للأطفال حقاً.

وفيما كنا نناقش كيفية بلوغ هذه الغايات، اجتمع رؤساء الحكومات والوزراء في بالي لمناقشة تحد من التحديات التي مهتت عصرنا بصمتها، هو تغير المناخ. وقد تساءلت بعض وسائل الإعلام عن ماهية الرابط بين تغير المناخ والأطفال. إن ذلك جد واضح. ليس هناك ما هو أهم لوالد أو والدة من تأمين مستقبل أفضل لأبنائهما. وكما ذكرت في افتتاح الاجتماع، تقع على عاتقنا، نحن الراشدين، مسؤولية خاصة لتكون مثالا وللتصرف كأوصياء على كوكبنا، مسؤولين، بحيث نورث أطفالنا عالماً أسلم وأنظف وأكثر إنصافاً. وتغير المناخ يجمع بين تلك العناصر. ومن دون عمل عالمي تتوفر له أسباب البقاء اقتصادياً وبيئياً لن نتمكن من تهيئة ذلك المستقبل.

اسمحوا لي بأن أنهئ الدول الأعضاء تهنئة صادقة على إسهامها في هذا الاجتماع التذكاري. وأود أن أشكر الممثلة الدائمة للبرازيل، سعادة السفيرة ماريا لويزا ريبيرو نيوتي، على تسهيلها صياغة الإعلان، وهو وثيقة ختامية هامة

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد أعمال اللجنة الخامسة حتى يوم الأربعاء ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧؟ لا أسمع أي اعتراض.

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود الآن أن أعلن عن بعض الإضافات لبرنامج عمل الجمعية العامة. ستستأنف الجمعية العامة النظر في البند ٧٧ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) بشأن المحيطات وقانون البحار، يوم الثلاثاء ١٨ كانون الأول/ديسمبر، بعد الظهر، للاستماع إلى بقية المتكلمين بشأن ذلك البند، والبت في مشاريع القرارات.

وتلقيت أيضا رسالة من رئيس الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المعني بتقديم المساعدة والدعم لضحايا الاستغلال والإساءة الجنسيين، يطلب فيها النظر في تقرير الفريق العامل في إطار البند ١١٦ من جدول الأعمال المعنون "متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية": وقد صدرت هذه الرسالة بصفتها الوثيقة A/62/58 وسيجري النظر فيها يوم الاثنين ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، بعد الظهر، في إطار البند ٣٤ من جدول الأعمال المعنون "استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات"، بالاقتران بتقرير اللجنة الرابعة عن ذلك البند.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.